خصائص الموازنة العامة في العصر العباسي

إعداد الباحث/

العربي السيد محمد عبد الله داود

إشراف/

الأستاذ الدكتور **الأستاذ الدكتور**

حسنين السعيد حسنين **عبد الهادي محمد مقبل**

أستاذ الدراسات الإسلامية **أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد**

ملخص البحث

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة خصائص الموازنة العامة في العصر العباسي، وكان الخلفاء العباسيون ينفقون بعض موارد بيت المال فيما حدده الشرع طبقًا لنص واضح أو لاجتهاد العلماء، أما باقي الإيرادات باختلاف أنواعها فكانت تنفق علي تأمين المصالح الكلية للمسلمين مثل أرزاق الجند والمقاتلة وتأمين الثغور والمعدات الحربية، وأيضًا مخصصات للخليفة والأمراء ومتطلبات دار الخلافة، وكذلك رواتب الوزراء والولاة والقضاة والأطباء وباقي الموظفين، كما تصرف أيضًا علي كراء الأنهار وحفر الترع وإقامة الجسور وبناء المدن والمنشآت وغيرها من النفقات التي تعود بالفائدة علي الفرد والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: العصر العباسي- الإيرادات- النفقات.

Abstract:

This research paper aims to study characteristics of the general budget in the Abbasid era, The Abbasid caliphs used to spend some of the resources of the treasury in what was determined by the Sharia according to a clear text or the jurisprudence of the scholars. As for the rest of the revenues of different types, they were spent on securing the overall interests of the Muslims, such as the livelihood of the soldiers and fighters, securing the frontiers and military equipment, as well as allocations for the caliph and princes and the requirements of the caliphate house, as well as the salaries of ministers. And governors, judges, doctors, and the rest of the employees, and he also spent on renting rivers, digging canals, building bridges, building cities, facilities, and other expenses that benefit the individual and society.

Key words: The Abbasid era, the revenues, expenses.

مقدمة:

لقد تميزت ميزانية الدولة في بداية العصر العباسي بضخامتها خاصة عندما تضاف لها واردات المتاع والسلع، وقد بلغت حدها الأقصى في عهد هارون الرشيد، ولكن بدأت بالانخفاض منذ بداية النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وذلك بسبب ما حدث في بنية الدولة من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية والتي سببت التدهور الاقتصادي(١).

كما أن هناك العديد من الأسباب التي جعلت الخلفاء العباسيين يزيدون في الإنفاق مثل تشجيع الوزراء والندماء المقربون للخليفة في البذل ليصبح الخليفة مقربًا من الناس، ويذكر أن الواثق ضجر من كثرة حوائج أحمد بن أبي داوود فقال له: "أخليت بيوت الأموال بطلباتك لائذين بك والمتوصلين إليك، فقال: يا أمير المؤمنين نتائج شكرها متصل بك وذخائر أجرها مكتوب لك ومالي من ذلك العشق الألسن لخلود المدح فيك"، وأمر له بإخراج ثلاثون ألف دينار لتوزيعها علي الزوار(٢).

ولقد كان الخلفاء العباسيون يحبون الإنفاق والعطاء بالرغم من أن هناك بعض الأوقات التي نقص فيها مخزون بيت المال(٣)، فقد كان المهدي أكثر ميلًا للنفقات الاجتماعية التي توجه لعامة الناس(٤)، كما كان الخليفة هارون الرشيد أكثر حبًا للنفقات الخيرية والصدقات الموجهة للمحتاجين وأهل الحرمين(٥)، بينما كان المعتصم أكثر ميلًا للإنفاق علي الحملات العسكرية وبناء الحصون والثغور وشراء الأسلحة والمعدات(٦).

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات كما يلي:

١– هل تسهم الموازنة العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والقضاء على الفقر عند المسلمين في فترة الدولة العباسية؟

٢– بما تتميز السياسات المالية والاقتصادية للموازنة في الدولة العباسية؟

٣– كيف تؤثر الموازنة العامة في الدولة العباسية على الاستثمار؟

٤– هل تؤثر الموازنة العامة في الدولة العباسية علي النمو الاقتصادي للدولة؟

٥– هل يمكن تطبيق الموازنة العامةفي الدولة العباسية على الدول العربية والإسلامية؟

٦- ما مدي تؤثرالموازنة العامة في الدولة العباسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

٧- هل تؤثر الموازنة العامة فيالدولة العباسية في علاج الفقر والقضاء عليه؟

٨- هل تؤثر الموازنة العامة في الدولة العباسية علي تحقيق التنمية الشاملة؟

وهذا هو جوهر المشكلة التي يحاول الباحث التصدي لها لربط العقيدة الإسلامية في عقل وقلب المسلم لكي ينفعل بها ويتفاعل معها في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

وإدراكاً لأهمية هذه الدراسة فإنه لمن المفيد التعرف على خصائص الموازنة العامة في الدولة العباسية، وتحليلها وتقييمهالمعرفة دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع علي عدد من الدراسات السابقة التي استفاد منها الباحث منهجاً أو محتوي أو كليهما معاً، وأهمها ما يلي:

دراسة عصام عباس محمد نقلي (١٩٩٢): بعنوان "تحليل الفكر الاقتصادي في العصر العباسي الأول ومدي الاستفادة منه في الاقتصاد المعاصر"، ويهدف هذا البحث إلى التعرف علي الأفكار الاقتصادية والمالية لعلماء ذلك العصر لتجليها وإبرازها حتى تأخذ مكانها اللائق بها بين آراء المدارس الفكرية الاقتصادية، ولرؤية القضايا التي يمكن الاستفادة منها في التطبيقات الاقتصادية المعاصرة، ومعرفة مدى اقترابها وابتعادها عن الإطار العام للأصول والتشريعات الاقتصادية الإسلامية ومدي صلتها بالواقع الذي عاش فيه المفكرون أو انقطاعها عنه، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي:

١- تميز فكر العصر العباسي الأول في عدد من القضايا والمعالجات الاقتصادية علي الفكر الاقتصادي الأوروبي الموازي(اللاحق له) مع عدم تلقيه لمعلومات اقتصادية من الثقافات الأخرى.

٢- بدء استقلالية الدراسات الاقتصادية والمالية في ذلك العصر عن دراسات الفقه العام مع كثافة القضايا المطروحة بمصطلحات عصرهم.

دراسة فؤاد طوهارة (٢٠١٧): بعنوان: السياسة المالية في الدولة العباسية، وتهدف الدراسة إلى تشخيص نظام الموازنة المالية بالوقوف علي نظم الجباية وإجراءات تحصيلها ومجالات إنفاق الأموال في طرقها المشروعة، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الدولة العباسية باعتبارها فرعًا من فروع الاقتصاد الإسلامي الذي يحكم ويسيِر النشاط المالي للدولة في جزء لا يتجزأ من السياسة الشرعية في جوانبها المتعلقة بتنظيم المال وإدارته من حيث الجباية والإنفاق بما يحقق أهداف الدولة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

دراسة إيمان سليم كاظم حسين (٢٠٢٠)، بعنوان: التنظيمات المالية في العصر العباسي، وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء علي التنظيمات المالية للدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي من واردات الدولة وكذلك نفقاتها وكذلك الدواوين الخاصة بالمالية ومنها الدواوين الموروثة والدواوين المستحدثة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي:

١- يعد الخراج هو المورد الأساسي في الدولة العباسية والذي تستعين به الدولة في غالبية نفقاتها.

٢- يعد العصر العباسي هو العصر الذهبي لدخول ثقافات الأمم الأخرى وإبداعها العمراني بعد دخولها في الإسلام.

٣- ظهرت دواوين جديدة في الدولة العباسية مثل ديوان الصوافي وديوان الأزمة وديوان المصادرات.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي الوصفي والذي يمكن من خلاله التركيز على وصف الظاهرة وتشخيصها واستنباط النتائج التي يمكن الوصول إليها والتعرف على معطيات عن أوضاع الموازنة العامة في العصر العباسي ومدى الاستفادة منها وإمكانية تطبيقها في العصر الحالي.

حدود البحث:

الإطار الزماني: والذي يركز على التدرج التاريخي أو الزماني وفقا لفترات زمنية محددة.

الإطـــار المكـــاني: في الدولـــة الإســـلامية الأولى في الجزيـــرة العربيـــة (آســـيا وأفريقيا).

فروض الدراسة:

مـــن أجـــل تحقيـــق الأهـــداف المنهجيـــة للدراســـة فقـــد دار في ذهـــن الباحـــث عدد من الفروض التي أثارتها الدراسة وانتهى الباحث فيها إلى صياغتها وهى :

١– تســـهم الموازنـــة العامـــة في تحقيـــق التنميـــة الاقتصـــادية والاســـتقرار الاقتصـــادي والقضاء على الفقر عند المسلمين في فترة الدولة العباسية.

٢– تتميـز السياسـات الماليـة والاقتصـادية للموازنـة في الدولـة العباسـية بأنهـا تسـير وفقًـا للشريعة الإسلامية.

٣– تؤثرالموازنة العامةفي الدولة العباسية على الاستثمار بطريقة إيجابية.

٤– تؤثر الموازنة العامة في الدولة العباسية علي النمو الاقتصادي للدولة.

٥– يمكن تطبيق الموازنة العامةفي الدولة العباسية على الدول العربية والإسلامية.

٦– تؤثرالموازنـة العامـة في الدولـة العباسـية علـى تحقيـق الاسـتقرار الاقتصـادي بشـكل كبير.

٧– الموازنة العامة في الدولة العباسية لها دور كبير في علاج الفقر والقضاء عليه.

٨– تؤثر الموازنة العامة في الدولة العباسية علي تحقيق التنمية الشاملة بشكل كبير.

وهـذا هـو جـوهر المشـكلة الـتي يحـاول الباحـث التصـدي لهـا لـربط العقيـدة الإسلامية في عقل وقلب المسلم لكي ينفعل بها ويتفاعل معها في هذا المجال.

ومن هنا يمكن تقسيم هذا البحث إلى:

- **المبحث الأول: خصائص الإيرادات في العصر العباسي.**
- **المبحث الثاني: خصائص النفقات في العصر العباسي.**

المبحث الأول

خصائص الإيرادات في العصر العباسي

تمهيد:

إن الإيرادات التي ترد إلى بيت المال في العصر العباسي كانت في بعض الأحيان كبيرة، فمثلا وصل خراج مصر في عهد المنصور ألف ألف دينار وثمانون مائة ألف دينار وأربعة وثلاثون ألف وخمس مائة من غير التحف والهدايا(٧)، وفي بعض الأحيان كانت أموال مورد الجزية كبيرة، ففي عهد الرشيد أرسل نقفور إمبراطور البيزنطيين الجزية التي تخصه وزوجته وأهله والتي بلغت خمسين ألف دينار، كما كان مجموع الجزية من الدولة البيزنطية ألف دينار سنويًا(٨)، وكذلك بالإضافة إلى الخراج والجزية تعددت إيرادات بيت المال في الدولة العباسية مثل الزكاة والمواريث والعشور والمصادرات والمستغلات والضرائب وغيرها من الموارد المستحدثة في الدولة العباسية.

ولقد تميزت خصائص الإيرادات في العصر العباسي بما يلي:

- لقد كانت خزينة بيت مال الدولة في بداية الأمر ينفق منها علي كافة الميادين في الدولة، ثم تجزأت إلى قسمين؛ القسم الأول: بيت مال خاص بالخليفة يحتوي علي ممتلكات الخليفة وإيرادات الغرامات القضائية والمصادرات(٩)، والقسم الثاني: بيت المال العام للدولة ويحتوي علي جميع موارد الدولة مثل الجزية والخراج والزكاة والغنائم والفيء والهدايا ومنتجات الدولة وغيرها(١٠).
- لقد كانت فريضة الزكاة تسير وفقًا للقرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة في جبايتها وتوزيعها، فكانت تقدر إذا بلغ النصاب علي الحرث والماشية والعين وعروض التجارة، وكانت توزع علي من خصهم الله عز وجل في آية الصدقة(١١).
- لقد حدد الفقهاء في العصر العباسي نصاب زكاة الماشية وذلك حسب السن والنوع والعدد تبعًا لسنة النبي (ﷺ) وما عمل به الخلفاء الراشدون (رضي الله عنهم)(١٢).

- لقد قدر الفقهاء في العصر العباسي الزكاة بحسب الأموال المزكي منها وأنواعها وشروط صحتها بدون استهداف شخص بعينه أو جماعة، فمن شروط الزكاة الأموال النامية، والإسلام والتملك التام والحرية وبلوغ النصاب وحولان الحول(١٣).
- لقد كان الخلفاء العباسيون يعينون علي الأقاليم عمالًا لجباية الصدقات بحيث تتوفر في هؤلاء العمال شروط معينة مثل الإسلام، والعدل، والدراية بقواعد وأحكام الزكاة(١٤).
- كان المتصدقون يخرجون الزكاة مرة واحدة في العام كما نص فقهاء الإسلام، وغالبًا ما كان في شهر محرم(١٥)، كما كان هناك ديوان مركزي للصدقات ومقره بغداد(١٦)، حيث كان يطلق علي هذا الديوان ديوان البر والصدقات، كما كان هناك دواوين فرعية، في الولايات المختلفة لحفظ أموال الزكاة وغيرها من الصدقات لحين إنفاقها علي المستحقين(١٧).
- ولقد كان مورد الخراج موردًا هامًا للمالية في الدولة العباسية، وقد قام الخلفاء العباسيون بإنشاء ديوان للخراج، حيث كان هذا الديوان مسئول عن حفظ سجلات النفقة وتقارير الضرائب، كما تجمع فيه الضرائب والموارد الفائضة بعد سد حاجات الولاية(١٨)، ولقد طلب هارون الرشيد من قاضي القضاة (أبي يوسف) أن يضع كتابًا في أصول وقواعد جباية الأموال والضرائب الشرعية، وقد تضمن هذا الكتاب قواعد الخراج وطريقة التعامل مع الأرض وأساليب الجباية بحسب الأرض(١٩).
- قام الخلفاء العباسيون بإعادة النظر في تقدير ضريبة الأرض وذلك لتحقيق مصلحة المزارع والدولة ويعتمد هذا النظام علي الخصوبة والإنتاج وطريقة الري لتقدير الضريبة خاصة بعد تعطيل الأرض عن الزراعة وتذبذب الأسعار(٢٠).
- لقد كانت سياسة العباسيين في جباية الجزية تتسم بالعدل ومراعاة الأحوال المادية لأهل الذمة، فقد فرضت علي الرجال، وتم إعفاء النساء والأطفال والمساكين والمكفوفين الذين لا عمل لهم وكذلك العبيد والمقعدين والراهبين في

الصوامع إن كانوا غير قادرين، كما أسقطت نهائيًا عن من أسلم أو من ثبت عجزه عن السداد(٢١).

- يعد مورد العشور من الموارد الهامة في العصر العباسي، حيث يعتمد علي التجارة الداخلية والخارجية، وكانت الدولة تستعين بها للتخفيف من الأعباء المالية للإنفاق علي المصالح العامة، كما كانت العشور طريقة لزيادة الدخل وتنمية الثروة(٢٢).
- لم تكن الغنائم في العصر العباسي هدفًا ماديًا بالمقارنة بالموارد الأخرى، بل كانت نتيجة للمعارك بعد الانتصارات وعامل تشجيع للمعارك(٢٣).
- شكلت الهدايا والهبات موردًا هامًا من موارد بيت مال الخاصة في العصر العباسي، كما أنها كانت الاحتياطي المادي التي يتم اللجوء إليها في حالات العجز والطوارئ في ميزانية الدولة، وكثيرًا ما كان الخلفاء يأخذون من بيت مال الخاصة للإنفاق علي المصالح العامة وقت الحاجة(٢٤).
- لقد تم تطبيق المصادرات في العصر العباسي علي الوزراء والولاة والكتاب وعمال الخراج، وذلك بسبب حالات التلاعب بالأموال التي في حوزتهم باستجوابهم واستخراج ما لديهم من أموال بعد عزلهم من مناصبهم(٢٥)، ولقد تم استحداث ديوان المصادرات في القرن الثاني الهجري لتنظيم الأموال المصادرة، وكانت هذه الأموال في الأرجح توجه لبيت مال العامة لإعادة توزيعها علي الموظفين كرواتب(٢٦).
- تعتبر ضرائب المستغلات التي فرضت علي الأسواق والدور والطواحين والحوانيت المقامة في أرض الدولة العباسية والتي تؤدي لبيت المالمن الموارد الهامة لبيت مال العامة(٢٧)، وكانت ضرائب المستغلات تساعد في الأزمات الاقتصادية والعجز المالي الذي تمر به الدولة(٢٨).
- لقد وضع الخلفاء العباسيون ضريبة سك النقود علي النقود الرسمية التي كانت تسك باسم الخليفة، وقد روي أن دخل دور الضرب في كل من البصرة وبغداد وواسط وسامراء والكوفة قدرت بحوالي ستون ألف وثلاثمائة وسبعون دينارًا في السنة(٢٩).

- لقد شكلت ضريبة الأحداث أو الغرامات المالية التي فرضت علي الجنائيين في العصر العباسي أهمية خاصة في بيت مال العامة، وقد قام الخليفة المهدي بتكليف عامل الخراج بجبايتها بدلًا من متولي الشرطة(٣٠).
- تعد ضريبة عمال الخراج من الضرائب التي طبقت في العصر العباسي، وقد نهى القاضي أبو يوسف الحنفي في عصر هارون الرشيد عنها لمخالفتها للشرع، وكانت تشمل: (حمولة طعام السلطان–الفارق في قيمة صرف الدراهم والدنانير – ثمن الصحف التي يكتب فيها شئون الخراج وأرزاق العمال والكيالين وغيرها من الرسوم)(٣١).
- بالنسبة للمواريث في العصر العباسي، كان الخليفة يتخذ الإجراءات المناسبة لكيفية التعامل مع ميراث من لا وارث له، فقد يبيعه أو يؤجره أو يوقفه أو غيره، ثم يقوم بالإنفاق من إيراده علي المصالح العامة للمسلمين(٣٢).

ومما سبق يستنتج الباحث أن الخلفاء العباسيين كانوا يسيرون وفقًا للقرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة في جباية وتوزيع الإيرادات، كما كانوا يعينون علي الأقاليم عمالًا لجباية الصدقات بحيث تتوفر في هؤلاء العمال شروط معينة مثل الإسلام، والعدل، والدراية بقواعد وأحكام الزكاة، فهم بذلك كانوا يسيرون علي نهج النبي (ﷺ) والخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم)، كما أن مورد الخراج كان هو المورد الرئيسي في الدولة العباسية، ولذلك فقد اهتم الخلفاء بطريقة جبايته، فقد طلب الخليفة هارون الرشيد من أبي يوسف أن يضع له كتابًا يوضح أسس جباية الخراج والعشور والصدقات، كما نجد أن أنواع الإيرادات قد زادت في العصر العباسي عنها في فترة صدر الإسلام، فمن أهم أنواع الإيرادات في العصر العباسي المصادرات والمستغلات وغيرها، كما أن الخلفاء العباسيين كانوا يحاسبون الولاة والوزراء من خلال مصادرة أموالهم وبهذا المنهج كانوا يسيرون علي نهج النبي (ﷺ) والخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم) فلقد كان النبي (ﷺ) يحاسب الولاة والعمال الذين كان يرسلهم في أنحاء الجزيرة العربية لجمع الزكاة، كما كان الخلفاء الراشدون أيضًا يحاسبون الولاة وخاصة في عهد عمر (رضي الله عنه) الذي كان معروفًا بأنه كان يقاسم بعض ولاته أموالهم.

المبحث الثاني

خصائص النفقات في العصر العباسي

تمهيد:

لقد كان الخلفاء العباسيون ينفقون بعض موارد بيت المال فيما حدده الشرع طبقًا لنص واضح أو لاجتهاد العلماء، أما باقي الإيرادات باختلاف أنواعها فكانت تنفق علي تأمين المصالح الكلية للمسلمين مثل أرزاق الجند والمقاتلة وتأمين الثغور والمعدات الحربية، وأيضًا مخصصات للخليفة والأمراء ومتطلبات دار الخلافة، وكذلك رواتب الوزراء والولاة والقضاة والأطباء وباقي الموظفين، كما تصرف أيضًا علي كراء الأنهار وحفر الترع وإقامة الجسور وبناء المدن والمنشآت وغيرها من النفقات التي تعود بالفائدة علي الفرد والمجتمع(٣٣).

ولقد تميزت خصائص النفقات في العصر العباسي بما يلي:

- كانت النفقات في بداية العصر العباسي محدودة، ولكن في العصر العباسي الثاني بدأت المشكلة في الظهور، حيث كان الخلفاء لا يهتمون بالإيرادات والنفقات من بيت المال، وكذلك كان الخلفاء يغرقون أنفسهم بالترف والإسراف، فتميزت سياستهم بكثرة الإسراف إلا في حالات نادرة(٣٤).
- أنفق الخلفاء في العصر العباسي نفقات سياسية بهدف تحقيق الاستقرار للدولة، ومن أهم النفقات السياسية مال البيعة والذي يصرف للعامة وللجند بعد المبايعة للخلافة، وأيضًا شراء منصب ولي العهد(٣٥).
- كانت رواتب الوزراء في الدولة العباسية من أكبر الرواتب بالمقارنة بالعمال والموظفين في الدولة، حيث كان بيت المال تحت إمرتهم، ويذكر أن أحد الخلفاء قد أعطي لوزرائه خاتم الخلافة للختم علي كل القرارات وأيضًا المصروفات المالية(٣٦).
- كان الجنود باختلاف رتبهم ومهامهم العسكرية في الدولة العباسية يحصلون علي رواتب تصرف لهم بانتظام وأرزاقًا من بيت المال، فعندما يحين الموعد ليتقاضوا مستحقاتهم يستخرج كاتب الديوان السجلات المخصصة لهم(٣٧).
- لقد كانت النفقات العسكرية في العصر العباسي تمثل العبء الأكبر من الموازنة المالية وذلك في شكل أرزاق وعطايا الجنود، أو شحن الثغور وتشييد الحصون، أو لتمويل الحملات العسكرية وتجهيز الجيش لرد المتمردين والطامعين(٣٨).

- كانت تشتمل الدولة عل العديد من الأقاليم، وكان لكل إقليم عدد من الولاة والعمال والكتاب والموظفين، ورواتب هؤلاء كانت تدفع من بيت المال، واختلفت الرواتب من فترة لآخري ومن موظف لآخر(٣٩).
- لقد أنفق الخلفاء العباسيون لتأديب أبنائهم أموالًا كثيرة وكانوا يختارون العلماء ذوي الشهرة والخبرة لتأديب أبنائهم، وكانوا يعطونهم مرتبات ثابتة(٤٠).
- لقد تعرضت الدولة في العصر العباسي للعديد من الأخطار الداخلية والخارجية، والتي شكلت عبئًا كبيرا علي خزينة الدولة، لدرجة أن الخراج في الكثير من الأحيان كان لا يكفي نفقات الحملات في الدولة(٤١).
- لقد اهتم الخلفاء العباسيون بالنفقات الاجتماعية مثل الإنفاق علي حفلات الزواج والحلي والملابس والمهور، وبشكل عام النفقات علي النساء والجواري(٤٢).
- لقد أنفق الخلفاء العباسيون علي قصور الخلافة من جميع النفقات التي تخرج من بيت مال العامة، ومن أهم هذه النفقات الطعام والشراب ونساء الخلفاء والشعراء والمؤدبين والجواري وغير ذلك من أوجه النفقات التي كانت تنفق في قصور الخلافة(٤٣).
- لقد أنفق الخلفاء العباسيون بسخاء علي العلماء والأدباء والشعراء، ولقد كانت هذه النفقات من أوسع مجالات الإنفاق في قصور الخلافة، وكانت علاقة الخليفة بالعلماء علاقة وثيقة ولا يستطيع الخليفة التخلي عن مجالسهم في دار الخلافة للاستزادة من علمهم وأخذ مشورتهم ورأيهم(٤٤).
- لقد اهتم الخلفاء العباسيون بالأطباء، وقد استقدم الخلفاء أطباء مهرة من بلدان مختلفة للعلاج والاستشفاء، وحددوا لهم رواتب كبيرة وعطايا وهبات سخية حتى أصبح بعض الأطباء من أصحاب الثروات وتمتع بعضهم بشهرة واسعة(٤٥).
- لقد اهتم الخلفاء العباسيون بالشعر والأدب، فلقد خصصوا الأرزاق الجارية والصلات المادية والعينية المنتظمة للشعراء، وكانت هذه العطايا تفوق ما يتم تقديمه للعلماء والفقهاء والأطباء الملازمين لدار الخلافة، لأن الشعر كان بمثابة الوسيط بين الخليفة والناس كما أنه من أهم أساليب الدعاية لدعم مكانة

الخليفة وصورته التي توضح مكارم أخلاقه واهتمامه بمصالح الناس وإسهاماته في خدمة الدولة(٤٦).

- لقد اهتم الخلفاء العباسيون بالزراعة لاعتبارها مورد رئيسي لبيت المال، كما حرصوا علي تخصيص أموال كثيرة من الموازنة المالية لإحياء الأرض وتطوير الري وشق الأنهار والاهتمام بقنوات الري وإنشاء السدود المائية واهتموا بخدمة الأرض الزراعية وذلك لرفع كمية الإنتاج(٤٧).
- لقد أنفق الخلفاء العباسيون علي بناء الطواحين أموالًا طائلة، فأنشئوا عدد كبير في المدن المختلفة بجوار الأنهار والمجاري المائية لتساعد في توليد الطاقة المحركة من خلال قوة المياه، ولكن لم يذكر إلا عدد قليل منها، وكانت في بغداد حوالي أربعمائة رحا مائية تطحن الحبوب(٤٨).
- أنفق الخلفاء العباسيون مبالغ كبيرة على الفقراء، كما اهتموا بالمرضي والأيتام وكبار السن، وأنشئوا البيمارستانات وملاجئ الأيتام والمكفوفين ودار المسنين وغيرها من نفقات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية لأفراد الدولة سواء المسلمين أو أهل الذمة المسنين غير القادرين علي العمل(٤٩).
- كان الخلفاء العباسيون يقومون بالنفقة علي الحج وأهل الحرمين وتوفير المياه لها وترميم العمارة فيها، وكان الاهتمام بذلك كبيرًا(٥٠)، كما أنفق الخلفاء علي بني هاشم من أهل الخليفة أو العباسيين، وكانت منزلتهم بعد الخليفة، ويسمون بأبناء الملوك والأشراف، وكانت لهم مناصب هامة في الدولة مثل الإمامة(٥١).
- لقد اهتم الخلفاء العباسيون بالإنفاق علي البناء والتعمير سواء العمارة الدينية أو الدنيوية، فقد قاموا ببناء المساجد وترميمها وتوسعتها عند الحاجة في جميع أنحاء الدولة وخاصة الحرمين الشريفين، كما أنفقوا أموالًا طائلة من بيت مال العامة علي بناء المدن والقصور وغيرها(٥٢).
- لقد خصص الخلفاء العباسيون رواتب ثابتة من بيت المال للسجناء(٥٣)، كما أنفقوا علي ملبسهم ومأكلهم ومشربهم، وكان ذلك يتم في سجل خاص، وكانت تخصص لهم الصدقة شهريًا، كما كانت تقدم لهم الكسوة صيفًا وشتاءً(٥٤).

- لقد اهتم الخلفاء العباسيون بالإنفاق علي عامة الناس بمتابعة أخبارهم، فكانوا يصرفون التعويضات لمن تعرضت منازلهم أو متاجرهم أو مزارعهم للتلف بسبب الحرائق أو الزلازل أو الفيضانات أو السرقات أو غيرها من الحوادث(٥٥).
- اهتم الخلفاء العباسيون بوسائل التسلية والترفيه وأعطوها جزء وفير من أموالهم وأوقاتهم، ومن أهم وسائل التسلية التي أنفق عليها الخلفاء الندماء والمغنيين الذين يحضرون مجالس الخليفة، فقد خصص لهم الصلات والهدايا(٥٦).

ومما سبق يستنتج الباحث أن النفقات في العصر العباسي كانت في وجوه متعددة، فقد اهتم الخلفاء بالنفقات السياسية مثل مال البيعة والإنفاق علي الحملات العسكرية ورواتب الجند والمعدات الحربية والأسلحة، كما اهتموا بالنفقات الدينية مثل النفقة علي الحرمين الشريفين بالنفقة علي الحج وأهل الحرمين وتوفير المياه لها وترميم العمارة فيها، والصدقات علي الفقراء والمحتاجين، كما اهتم الخلفاء العباسيون بالإنفاق علي البناء والتعمير سواء العمارة الدينية أو الدنيوية، فقد قاموا ببناء المساجد وترميمها وتوسعتها وخاصة الحرمين الشريفين، كما أنفقوا أموالًا طائلة من بيت مال العامة علي بناء المدن والقصور وغيرها،وكذلك اهتم الخلفاء العباسيون بالنفقات الاجتماعية مثل النفقات علي عامة الناسلمن تعرضت منازلهم أو متاجرهم أو مزارعهم للتلف بسبب الحرائق أو الزلازل أو الفيضانات أو السرقات أو غيرها من الحوادث، كما اهتموا بالمرضي والأيتام وكبار السن، وأنشئوا البيمارستانات وملاجئ الأيتام والمكفوفين ودار المسنين وغيرها من نفقات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية لأفراد الدولة سواء المسلمين أو أهل الذمة المسنين، كما اهتم الخلفاء العباسيون بالزراعة و حرصوا علي تخصيص أموال كثيرة من الموازنة المالية لإحياء الأرض وتطوير الري وشق الأنهار والاهتمام بقنوات الري وإنشاء السدود المائية واهتموا بخدمة الأرض الزراعية، كما اهتم الخلفاء العباسيون بالنفقات الثقافية مثل تخصيص الرواتب والهدايا والصلات للأطباء والعلماء والأدباء والشعراء، كما اهتم الخلفاء العباسيون بالإنفاق علي وسائل التسلية والترفيه مثل الندماء والمغنيين.

وفي رأي الباحث أنه بالرغم من اهتمام معظم الخلفاء العباسيين بانتهاج منهج النبي (ﷺ) والخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم) في النفقات الدينية

والصدقات علي الفقراء والمحتاجين والمرضي وكبار السن والأيتام والمكفوفين وغيرهم، وكذلك تفقدهم لأحوال الرعية أو عامة الشعب ممن تعرضت منازلهم أو متاجرهم أو مزارعهم للتلف بسبب الحرائق أو الزلازل أو الفيضانات أو السرقات أو غيرها وتعويضهم بالأموال، إلا أن معظمهم كان يميل في كثير من الأحيان إلى الإسراف والترف مثل النفقات المبالغ فيها في القصور وحفلات الأعراس والجواري والحلي وغيرها من وسائل الرفاهية بعكس ما كان يتبعه الخلفاء الراشدون قبلهم من التقشف والاعتدال في الإنفاق.

الهوامش

(١) ضيف الله يحيي الزهراني، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية (١٣٢- ٣٣٤ هجرية)، ط ١، مكة: مكتبة الطالب الجامعي، ١٩٨٥ م، ص ٣٦٩.

(٢) البيهقي، المحاسن والمساوئ، تحقيق: محمد سويد، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٩٩٨م، ط١، ص ٤٢٩.

(٣) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج٢، ط ١٤، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٦، ص ٦٣.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: محمد حسنين، ج٢، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م ، ص ٣٤.

(٥) ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عطا ومصطفي عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢ م، ج١، ط١، ص ٣٢٦.

(٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(٧) مسكوية، أحمد بن محمد، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ١٩٩٠م، ج١، ص ٢٣٠.

(٨) أبي الفلاح عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بغداد: دار المسيرة، ج ١، ط ٢، ١٩٧٩م، ص ٣٢٦.

(٩) جمال الدين أبي المحاسن بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: محمد حسنين، ج٢، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م، ص ٢٥٦.

(١٠) عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ج ٣، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢ م، ص ٢٩٣.

(١١) فؤاد طوهارة، السياسة المالية في الدولة العباسية، رسالة دكتوراه، جامعة ماي، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٣٢٨.

(١٢) أبو يوسف، يعقوب إبراهيم، الخراج، ط٢، القاهرة: المكتبة السلفية، ١٣٥٢ هجرية، ص ٧٦.

(١٣) أبو عبيد، الأموال، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٦٨، ص ٤٨٦.

(١٤) أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص ٧٦.

(١٥) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، الأم، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م، ج٣، ط١، ص ٤٣.

(١٦) اليعقوبي ، أحمد بن إسحاق بن يعقوب بن جعفر بن وهب اليعقوبي، البلدان، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢ هجرية، ص٣٣.

(١٧) الاصطخري، أبو إسحاق إبراهيم الكرخي الفارسي، المسالك والممالك، تحقيق: محمد جابر، الجمهورية العربية المتحدة، دار القلم، ١٩٦١ م، ص ١٧٤.

(١٨) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر ، تاريخ اليعقوبي، المكتبة الحيدرية، الطبعة الرابعة، النجف، ١٩٧٤، ص ٢٣٦.

(١٩) أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص ٤٧- ٥٠.

(٢٠) الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

(٢١) فؤاد طوهارة، السياسة المالية في الدولة العباسية، مرجع سابق، ص ٣٢٨.

(٢٢) فؤاد طوهارة، السياسة المالية في الدولة العباسية، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٢٣) أنور محمود زناتي، معجم افتراءات الغرب علي الإسلام والرد عليها، مصر: دار الآفاق العربية، ٢٠٠٩، ص ١٨.

(٢٤) فؤاد طوهارة،، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢٥) رائد محمد حامد، الاستخراج في العصر العباسي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مجلد ١٠، العدد ٤، ٢٠١١، ص ٢٨٧.

(٢٦) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بيروت: دار المشرق،١٩٧٤، ص ٢٩٧- ٢٩٩.

(٢٧) جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، مصر: مطبعة الهلال بالفجالة، بدون تاريخ، ج١، ص ٣٤٣.

(٢٨) فؤاد طوهارة، مرجع سابق، ص ١٩١.

(٢٩) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

(٣٠) عبد العزيز الدوري، العصر العباسي الأول، بيروت: دار الطليعة، ط٣، ١٩٩٧، ص ٢١٧- ٢١٨.

(٣١) أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٣٢) ابن قدامة، الخراج وصنعة الكتابة، تعليق: محمد حسين الزبيدي، بغداد، ١٩٨١ م، ص ٢٤٥.

(٣٣) الشيزري، جلال الدين أبو النجيب، المنهج السلوك في سياسة الملوك، ت: علي عبد الله الموسي، مكتبة المنار، ط١، الأردن، ١٩٨٧، ص ٢٢٨- ٢٢٩.

(٣٤) مسكويه، تجارب الأمم، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

(٣٥) ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عطا ومصطفي عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢ م، ج١، ط١، ص ١٠٥.

(٣٦) الأزدي، أخبار الدول المتقطعة، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٣٧) ابن وهب، عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، الجامع لابن وهب في الأحكام، ت: مصطفي حسن أبو الخير، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤١٦ هجرية-١٩٩٥ م، ص ٢٩٨.

(٣٨) فؤاد طوهارة، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

(٣٩) النتوخي، نشواز المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق: عبود الشالجي، بيروت: دار صادر، ١٩٧١م، ج٥، ص ١٥.

(٤٠) ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب الوراق، ت (٣٨٠ هـ- ٩٩٠ م)، الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، طهران، د.ت، ١٩٧١م، ص٦٦.

(٤١) الصولي، محمد بن يحيي بن عبد الله البغدادي، أخبار الراضي بالله والمتقي بالله، بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩م، ط٢، ص ١٠٦- ١٠٧.

(٤٢) ابن الجوزي، المنتظم، مرجع سابق، ص ٧٠٦.

(٤٣) الصابئ، أبو الحسن الهلالي الحسن، الوزراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، ١٩٥٨،ص ٢٠- ٢٤.

(٤٤) الزهراني، النفقات وإدارتها، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٤٥) الزهراني، النفقات وإدارتها، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(٤٦) الزهراني، مرجع سابق، ص ٢١٨-٢١٩.

(٤٧) آشتورآي، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطي، ترجمة: عبد الهادي عبلة، دمشق: دار قتيبة، ط١، ١٩٨٥، ص ٦٠.

(٤٨) حسن إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

(٤٩) فاروق عمر فوزي، تاريخ النظم الإسلامية: دراسة لتطور المؤسسات المركزية في الدولة القرون الإسلامية الأولى، دار الشروق، ٢٠١٠، ص ٦٦- ٦٧.

(٥٠) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

(٥١) ابن كثير، البداية والنهاية، مرجع سابق، ص٢٤.

(٥٢) فؤاد طوهارة،، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

(٥٣) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفي عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، ط١، ج٧، ص ٩٧.

(٥٤) أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٥٥) الزهراني، النفقات وإدارتها، مرجع سابق، ص ٢٨٦- ٢٨٩.

(٥٦) الأصفهاني، أبو الفرج علي بن حسين بن محمد، الأغاني، مؤسسة جمال للنشر، ١٩٦٣م،، ص ٢٥٨.

المصادر:

- ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عطا ومصطفي عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢ م، ج١، ط١.

-ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب الوراق، ت (٣٨٠ هـ-٩٩٠ م)، الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، طهران، د.ت، ١٩٧١م.

- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: محمد حسنين، ج٢، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م.

-ابن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ١٣٨٧ هجرية- ١٩٦٧، ط ٢، ج٣.

- ابن قدامة، الخراج وصنعة الكتابة، تعليق: محمد حسين الزبيدي، بغداد، ١٩٨١ م.

-ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، البداية والنهاية، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٩٠، ج١٠.

-ابن وهب، عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، الجامع لابن وهب في الأحكام، ت: مصطفي حسن أبو الخير، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤١٦ هجرية-١٩٩٥ م.

- أبو عبيد، الأموال، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٦٨.

- أبو يوسف، يعقوب إبراهيم، الخراج، ط٢، القاهرة: المكتبة السلفية، ١٣٥٢هـ.

- أبي الفلاح عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بغداد: دار المسيرة، ج ١، ط ٢، ١٩٧٩م.

-الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، تحقيق عص هزيمة وآخرون، إربد، مؤسسة حمادة، دار الكندي للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ط١، ج٢.

- الاصطخرى، أبو إسحاق إبراهيم الكرخي الفارسي، المسالك والممالك، تحقيق: محمد جابر، الجمهورية العربية المتحدة، دار القلم، ١٩٦١ م.

-الأصفهاني، أبو الفرج علي بن حسين بن محمد، الأغاني، مؤسسة جمال للنشر، ١٩٦٣م.

- البيهقي، المحاسن والمساوئ، تحقيق: محمد سويد، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٩٩٨م، ط١.

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفي عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، ط١، ج٧.

- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، الأم، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م، ج٣، ط١.

- الشيزري، جلال الدين أبو النجيب، المنهج السلوك في سياسة الملوك، ت: علي عبد الله الموسي، مكتبة المنار، ط١، الأردن، ١٩٨٧.

-الصابئ، أبو الحسن الهلالي الحسن، الوزراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، ١٩٥٨.

- الصولى، محمد بن يحيي بن عبد الله البغدادي، أخبار الراضي بالله والمتقي بالله، بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩م، ط٢.

-الطبري،محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ج٢.

-الماوردي، الأحكام السلطانية، القاهرة: دار الفكر، ١٤٠٤ هجرية، ط١.

-النتوخي، نشواز المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق: عبود الشالجي، بيروت: دار صادر، ١٩٧١م، ج٥.

- اليعقوبى ، أحمد بن أبى يعقوب بن جعفر ، تاريخ اليعقوبى، المكتبة الحيدرية، الطبعة الرابعة، النجف، ١٩٧٤.

- اليعقوبى ، أحمد بن إسحاق بن يعقوب بن جعفر بن وهب اليعقوبي، البلدان، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢ هجرية.

- جمال الدين أبي المحاسن بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: محمد حسنين، ج٢، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م.

– ضيف الله يحيي الزهراني، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية (١٣٢-٣٣٤ هجرية)، ط ١، مكة: مكتبة الطالب الجامعي، ١٩٨٥ م.

– عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ج ٣، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢ م.

–مسكوية، أحمد بن محمد، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ١٩٩٠ م، ج١.

المراجع:

– آشتورآي، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطي، ترجمة: عبد الهادي عبلة، دمشق: دار قتيبة، ط١، ١٩٨٥.

– أنور محمود زناتي، معجم افتراءات الغرب علي الإسلام والرد عليها، مصر: دار الآفاق العربية، ٢٠٠٩.

–إيمان سليم كاظم حسين، التنظيمات المالية في العصر العباسي، ٢٠٢٠.

–جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، مصر: مطبعة الهلال بالفجالة، بدون تاريخ، ج١.

–حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج٢، ط ١٤، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٦.

– رائد محمد حامد، الاستخراج في العصر العباسي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مجلد ١٠، العدد ٤، ٢٠١١.

–عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بيروت: دار المشرق،١٩٧٤.

– عبد العزيز الدوري، العصر العباسي الأول، بيروت: دار الطليعة، ط٣، ١٩٩٧.

– عصام عباس محمد نقلي تحليل الفكر الاقتصادي في العصر العباسي الأول ومدي الاستفادة منه في الاقتصاد المعاصر، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢.

-فـاروق عمـر فـوزي، تاريـخ الـنظم الإسـلامية: دراسـة لتطـور المؤسسـات المركزية في الدولة القرون الإسلامية الأولى، دار الشروق، ٢٠١٠.

– فـؤاد طوهـارة، السياسـة الماليـة في الدولـة العباسـية، رسـالة دكتـوراة، جامعـة ماي، الجزائر، ٢٠١٦.